

القصد الجنائي في التزوير

• لما كان جماع ما أورده الحكم المطعون فيه من أدلة وشواهد سائفاً وكافياً للتدليل على ثبوت جريمة الاشتراك في التزوير التي دان الطاعن بها وفي استظهار علمه بحقيقة الأمر بما يتحقق به توافر القصد الجنائي في جريمة التزوير من تعمد تغيير الحقيقة في المحرر تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية إستعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه، وكان حسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن التفاته عنها أنه أطرحها فإن منعى الطاعن على الحكم التفاته عن الرد على دفاعه بأنه كان حسن النية فيما اقتترف لا يكون سديداً

الطعن رقم ٤٢٨٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩ / ٠٣ / ١٩٩٥ ص ٥٦٩

• من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع إنتواء إستعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه، وأنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة وإستقلالاً عن توافر هذا الركن، ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد بقيامه، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن إستعماله للمحرر المزور وهو بطاقته العائلية بأن قدمها لوحدة جوازات ميت غمر وحصل بموجبها على جواز سفر رقمه مع علمه بتزويرها، فإن ما يثيره الطاعن في شأن إنتفاء القصد الجنائي لديه لا يكون له محل.

الطعن رقم ٦٤٩٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٥ / ٠٩ / ١٩٩٣ ص ٧١١

• القصد الجنائي في جريمة التزوير ينحصر في أمرين : الأول علم الجاني بأنه يرتكب جريمة التزوير بجميع أركانها التي تتكون منها طبقاً للقانون، أي إدراكه أنه يغير الحقيقة في محرر بإحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً، و أن من شأن هذا التغيير للحقيقة - لو أن المحرر إستعمل - أن يترتب عليه ضرر مادي أو أدبي حال أو محتمل الوقوع يلحق بالأفراد أو بالصالح العام. والثاني إقتران هذا العلم بنية إستعمال المحرر المزور فيما زور من أجله، ذلك الإقتران

المعبر عنه عادة بأنه هو النية الخاصة فى جريمة التزوير (Dole special).

الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٣ ق جلسة ٠١ / ٠٥ / ١٩٣٣ ص ١٧٤

• القصد الجنائى فى جريمة التزوير ينحصر مبدئياً فى أمرين : الأول علم الجانى بأنه يرتكب الجريمة بجميع أركانها التى تتكون منها، أى إدراكه أنه يغير الحقيقة فى محرر بإحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً و أن من شأن هذا التغيير للحقيقة - لو أن المحرر إستعمل - أن يترتب عليه ضرر مادى أو أدبى حال أو محتمل الوقوع يلحق بالأفراد أو بالصالح العام. و الثانى إقتران هذا العلم بنية إستعمال المحرر المزور فيما زور من أجله.

الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٣ ق جلسة ٢٦ / ٠٦ / ١٩٣٣ ص ١٩٨

• إذا أدانت المحكمة شخصاً فى تزوير ما دون بوثيقة زواج خاصاً بخلو الزوجة الحمل و غيره من الموانع الشرعية فلا بد لها من أن تبين فى حكمها بياناً صريحاً وجه إقتناعها بتوفر القصد الجنائى فى فعلته هذه. ذلك بأن الحمل أمر متعلق بذات الزوجة و من الجائز أن يجهله الزوج وقت تحرير الوثيقة. فعدم إشتمال الحكم على الدليل المثبت لتوفر هذا العلم لدى الزوج عيب جوهرى يوجب نقض الحكم.

الطعن رقم ١٣٨٥ لسنة ٤ ق جلسة ٠٤ / ٠٦ / ١٩٣٤ ص ٣٤٨

• القصد الجنائى فى جريمة التزوير ليس إلا علم الجانى بأنه يرتكب الجريمة بجميع الأركان المكونة لها قانوناً مع إقران هذا العلم بنية إستعمال المحرر فيما غيرت فيه الحقيقة من أجله. فمتى كان الثابت بالحكم يفيد أن المتهم قد غير الحقيقة فى محرر -حافظة تصدير بضاعة - بوضع إمضاء مزور عليه و أن من شأن هذا التغيير إلحاق ضرر بالمجنى عليه و أن ذلك إقترن بنية إستعمال المحرر، ففى ذلك ما يكفى لبيان ما يتطلبه القانون خاصاً بالقصد الجنائى.

الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٨ ق جلسة ٠٤ / ٠٤ / ١٩٣٨ ص ٢٠١

• إن ثبوت القصد الجنائى فى جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التى تفصل

فيها محكمة الموضوع على حسب الظروف المطروحة عليها. وليس من اللازم أن يكون بيان سوء نية المذور في الحكم صريحاً بل يكفي أن يكون في الوقائع الواردة ما يدل على ذلك.

الطعن رقم ٧٤٧ لسنة ١١ ق جلسة ٢٤ / ٠٢ / ١٩٤١ ص ٤٠٨

• يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن يكون المتهم قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة للإحتجاج بها على اعتبار أنها صحيحة. فإذا كان على المتهم أن بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتاً بالفعل فإن مجرد إهماله في تحريرها، مهما كانت درجته، لا يتحقق به هذا الركن. و إذن فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن شيخ البلد الذي وقع على الشهادة المحررة عن تاريخ وفاة ليس هو شيخ حصة المتوفى ولا قريباً له، وأنه وقع على الشهادة المذكورة لثقتة بشيخ الحصة وأخيه الموقعين عليها قبله فلا تصح إدانته في جريمة التزوير على أساس مجرد القول بأنه لم يعن بتعرف تاريخ الوفاة والتحرى عن حقيقته مع ما كان لديه من الوسائل التي توصله إلى ذلك وأن هذا منه إهمال متعمد يجعل التزوير داخلاً في قصده الإحتمالي.

الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ١٢ ق جلسة ٢٣ / ٠٢ / ١٩٤٢ ص ٦٣١

• إن القانون لا يشترط للعقاب على التزوير أن تكون الورقة التي يحصل التغيير فيها سنداً لحق أو لصفة أو حالة قانونية، بل كل ما يشترطه لقيام هذه الجريمة هو أن يحصل تغيير الحقيقة بقصد الغش في محرر من المحررات بإحدى الطرق التي نص عليها، وأن يكون هذا التغيير من شأنه أن يسبب ضرراً للغير. فكل محرر تغير الحقيقة فيه يصح أن يكون موضوعاً لجريمة التزوير متى كان التغيير الذي حصل فيه ينشأ عنه ضرر أو احتمال ضرر للغير. و التوقيع على شكوى في حق إنسان بإمضاء لغير مقدمها للإيهام بأنها مقدمة من صاحب التوقيع من شأنه الإضرار بصاحب التوقيع و بالمشكو. ذلك لأن الشكوى الخالية من التوقيع ليس لها أثر الشكوى الموقع عليها بإمضاء شخص معين، و الشكوى الموقع عليها يختلف تأثيرها عند من يطلع عليها باختلاف صاحب التوقيع، و الشكوى المقدمة من شاك واحد أقل تأثيراً من الشكوى التي تقدم من شاكين عديدين. ثم إنه وإن كان لكل إنسان الحق في أن يتقدم بأية شكوى إلى السلطات العامة إلا

أن هذا الحق يقابله واجب عليه هو أن يتوخى الحقيقة فى شكواه مما مقتضاه أن كل شكوى يجب أن يكون موقفاً عليها ممن أرد أن يستعمل حقه فى تقديمها لكى يتحمل المسئولية عما جاء فيها

الطعن رقم ١٠٥٨ لسنة ١٣ ق جلسة ٠٣ / ٠٥ / ١٩٤٣ ص ٢٤٤

• القصد الجنائى فى جريمة التزوير ينحصر فى علم الجانى بأنه يرتكب الجريمة بجميع الأركان التى تتكون منها وإقتران هذا العلم بنية إستعمال المحرر المزور فيما زور من أجله. فإذا كان المستفاد مما أورده الحكم أن المتهم زور إمضاء شخص على ظهر أمر الصرف وهو عالم بأنه يغير الحقيقة فى محرر بإحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً، وأن من شأن هذا التغيير أن يترتب عليه ضرر مادى لهذا الشخص الذى زور إمضاؤه عليه، وأقترن هذا العلم بنية إستعمال الأمر فيما زور من أجله، بل إستعمله فعلاً فى هذا الغرض، فإن أركان جريمتى التزوير والإستعمال تكون متوافرة. ولا يجدى المتهم قوله إنه لم يحصل على فائدة ما من التزوير الذى إرتكبه، لأن هذا ليس من الأركان المكونة للجريمة.

الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ١٤ ق جلسة ١٠ / ٠٤ / ١٩٤٤ ص ٤٥٥

• إن القصد الجنائى فى التزوير ينحصر فى أمرين: " الأول " - وهو عام فى سائر الجرائم - علم الجانى بأنه يرتكب الجريمة بجميع عناصرها التى تتكون منها طبقاً للقانون، أى إدراكه أنه يغير الحقيقة فى محرر بإحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً وأن من شأن هذا التغيير أن يترتب عليه ضرر. " الثانى " - وهو خاص بجريمة التزوير - أقترن هذا العلم بنية إستعمال المحرر فيما غير من أجله. فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم غير الحقيقة فى محرر هو محضر فرز أنفار تنقية دودة القطن بطريقة جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها، وأن علمه هذا قد أقترن بنية إستعمال المحرر فى الحصول على نقود من الحكومة، فإن فى ذلك ما يكفى لبيان توافر القصد الجنائى فى جريمة التزوير التى أدين من أجلها.

الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ١٤ ق جلسة ١٣ / ٠٣ / ١٩٤٤ ص ٤٣٠

• القصد الجنائى فى جريمة التزوير هو علم الجانى بأنه يرتكب التزوير بجميع الأركان التى

يتكون منها، وإرادته إستعمال المحرر المزور فيما زور من أجله. فإذا كان المستفاد من الحكم أن المتهم إصطنع الشهادة الإدارية وهو عالم بأنه يغير الحقيقة، وبأن من شأن هذا التغيير إحداث ضرر، وكان قصده من تزويرها تقديمها إلى مصلحة المساحة مع عقد البيع للإستعانة بها على تسجيله، فإن هذا الحكم يكون قد بين القصد الجنائي بما فيه الكفاية.

الطعن رقم ٧١٤ لسنة ١٥ ق جلسة ٠٢ / ٠٤ / ١٩٤٥ ص ٦٨٢

• إن جريمة التزوير المنصوص عليها فى المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات لا تقتضى نية خاصة فيكفى لتحقق القصد الجنائي فيها أن يكون المتهم قد قرر أقوالاً عن ورثة المتوفى وهو يجهل حقيقتها أو يعلم عدم صحتها. فمتى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه هو الذى إستخرج الإعلام الشرعى، وأنه وقت ضبط هذا الإعلام قرر أنه هو وأولاده دون غيرهم هم ورثة زوجته، وذلك مع علمه أن والده زوجته تراثاً أيضاً فإنه بهذا يكون قد تضمن توافر جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة.

الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ١٨ ق جلسة ٠٣ / ٠١ / ١٩٤٩ ص ٧٢٣

• القصد الجنائي فى جريمة التزوير لا يتحقق إلا إذا قصد الجانى تغيير الحقيقة فى محرر بإثبات واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة، وذلك مقتضاه أن يكون عالماً بحقيقة الواقعة المزورة وأن يقصد تغييرها فى المحرر. وإذن فإذا كان الحكم قد أسس إدانة الطاعن فى الإشتراك فى التزوير على مجرد تقدمه للشهادة على شخصية امرأة وهو لا يعلم بحقيقة هذه الشخصية. فإنه يكون قاصراً ومبنياً على خطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ٠٨ / ٠٤ / ١٩٥٢ ص ٧٩٤

• يختلف القصد الجنائي الذى يتطلبه نص المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات عن القصد الجنائي الذى يتطلبه المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١، فالقصد الجنائي فى المادة ٢٠٦ قصد خاص هو العلم بتحريم الفعل ونية إستعمال الشئ المقلد أو المزور إستعمالاً ضاراً بمصلحة الحكومة أو بمصلحة الأفراد، وهو مفترض من التقليد أو التزوير، وعلى المتهم وحده إثبات عكس

هذا القصد، أما القصد الجنائي فى المادة الأخرى الخاصة بعلامات الدمغة فقصد عام هو مجرد العلم بالتقليد أو التزوير دون إذن الجهات المختصة، ولو كان ذلك لأغراض ثقافية أو علمية أو فنية أو صناعية، مما لا يتوافر به القصد الجنائي المنصوص عليه فى المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٠٣ / ٠٢ / ١٩٥٩ ص ١٥٥

• القصد الجنائي فى جريمة التزوير لا يتحقق إلا إذا قصد الجاني تغيير الحقيقة فى محرر بإثبات واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مما مقتضاه أن يكون عالماً بحقيقة الواقعة المزورة و أن يقصد تغييرها فى المحرر. و إذن فإذا كان الحكم و هو بسبيل إقامة الدليل على تهمة الإشتراك فى التزوير المسندة إلى الطاعن قد قال " و حيث إن المتهمين الثالث " الطاعن " و الرابع قد وقعا على عقد البيع المزور بصفتهم شاهدين و عالمين بحقيقة تزويره إذ أصرا على أن التى وقعت بصفتها بائعة هى المجنى عليها فى حين أنها لم تبع و لم تضع الختم المزور الموقع به على عقدى البيع و التنازل و لم توقع به أمامهما كما ذكرت " فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يؤدى إلى علم الطاعن بحقيقة شخصية المتهمه التى وقعت على العقد بصفتها بائعة.

الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٠ / ٠٢ / ١٩٥٦ ص ١٩٨

• نية الغش التى يتطلبها القانون فى جريمة التزوير تتوفر متى إتجهت نية الجاني إلى إستعمال المحرر فيما أنشئ من أجله.

الطعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢١ / ٠٢ / ١٩٥٦ ص ٢٥٤

• مجرد إهمال العمدة أو شيخ البلد فى تحرى الحقيقة فى الورقة المزورة مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن القصد الجنائي فى جريمة التزوير.

الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ٠١ / ١٠ / ١٩٥٦ ص ٩٦٠

• متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهمين حين مباشرة عقد النكاح - و هو عمل

مشروع فى ذاته - قررا بسلامة نية أمام المأذون - وهو يثبتته لهما - عدم وجود مانع من موافقه كانا فى الواقع يجهلان وجوده، وكانت المحكمة - بناء على وقائع الدعوى وأدلتها المعروضة عليها - قد إطمأنت إلى هذا الدفاع وعتدهما معذورين يجهلان وجود ذلك المانع، وأن جهلهما فى هذه الحالة لم يكن لعدم علمهما بحكم من أحكام قانون العقوبات، وإنما هو جهل بقاعدة مقررة فى قانون آخر هو قانون الأحوال الشخصية، وهو جهل مركب من جهل بهذه القاعدة القانونية و بالواقع فى وقت واحد مما يجب قانوناً - فى المسائل الجنائية - إعتباره فى جملة جهلاً بالواقع، وكان الحكم قد إعتبر الظروف و الملابس التى أحاطت بهذا العذر دليلاً قاطعاً على صحة ما إعتده المتهمان من أنهما كانا يباشران عملاً مشروعاً - للأسباب المعقولة التى تبرر لديهما هذا الإعتقاد - مما ينتفى معه القصد الجنائى الواجب توافره فى جريمة التزوير، فإن الحكم إذ قضى ببراءة المتهمين يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً.

الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ٠٢ / ١١ / ١٩٥٩ ص ٨٤٤

• إنه وإن كان من المقرر أن محضر البوليس يصلح لأن يحتج به ضد صاحب الإسم المنتحل فيه، إلا أن مجرد تغيير المتهم لإسمه فى هذا المحضر لا يعد وحده تزويراً سواء وقع على المحضر بالإسم المنتحل أو لم يوقع، إلا أن يكون قد إنتحل إسم شخص معروف لديه الحق أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء إنتحال إسمه فإذا كان الجانى لم يقصد إنتحال إسم شخص معين معروف لديه بل قصد مجرد التسمى بإسم شخص وهمى إمتنع القول بأنه كان يعلم أن عمله من شأنه أن يلحق ضرراً بالغير ما دام لا وجود لهذا الغير فى إعتقاده - ذلك بأنه يجب لتوافر الاقصد الجنائى فى جريمة التزوير أن ينصب على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر حالاً أو محتمل الوقوع.

الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٢ / ٠٥ / ١٩٦٢ ص ٤٨٩

• جريمة التزيف وإن إستلزمت -فضلاً عن القصد الجنائى العام - قصداً خاصاً، هو نية دفع العملة الزائفة إلى التداول مما يتعين على الحكم إستظهاره إلا أن المحكمة لا تلتزم بإثباته

فى حكمها على إستقلال متى كان ما أوردته عن تحقق الفعل المادى يكشف بذاته عن توافر تلك النية الخاصة التى يتطلبها القانون و ذلك ما لم تكن محل منازعة من الجانى فإنه يكون متعيناً حينئذ على الحكم بيانها صراحة و إيراد الدليل على توافرها.

الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٦٥ ص ٧١٠

• يجب لتوافر القصد الجنائى فى جريمة التزوير أن يكون المتهم و هو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة فى الورقة المزورة بنية إستعمالها فيما زورت من أجله و الإحتجاج بها على إعتبار أنها صحيحة، فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة غير ثابت بالفعل، فإن مجرد إهماله فى تحريها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٦ / ٠٢ / ١٩٦٨ ص ٢٨٠

• يتحقق القصد الجنائى فى جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية متى تعمد الجانى تغيير الحقيقة فى المحرر مع إنتواء إستعماله فى الغرض الذى من أجله غيرت الحقيقة فيه. و ليس أمراً لازماً التحدث صراحة و إستقلالاً فى الحكم عن توافر هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه

الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١١ / ٠١ / ١٩٧١ ص ٤٥

• من المقرر أنه لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة فى جرائم التزوير أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن ركنى القصد الجنائى و الضرر، بل يكفى أن يكون قيامهما مستفاداً من مجموع عباراته - و هو ما وفره الحكم المطعون فيه - هذا فضلاً عن أن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يجديه نفعاً لأن قصور الحكم فى هذا البيان - بفرض صحته - لا يوجب نقضه ما دامت المحكمة قد طبقت على الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات و قضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد و هى المقررة لجريمة الإختلاس التى أثبتتها فى حقه.

الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٧٤ ص ٨٦٦

• إن القصد الجنائى فى جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة فى الورقة تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية إستعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها.

الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٢ / ٠٦ / ١٩٧٧ ص ٧٣٧

• لا حاجة إلى النص باللفظ على وجود سوء النية فى جريمة التزوير متى كان سياق الحكم يشير فى عدة مواضع منه إلى وجود هذا الركن بشكل واضح.

الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ٠١ / ٠٥ / ١٩٣٠ ص ٢٩

• لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه رد على دفاع الطاعن الذى قام على أنه كان حسن النية حين وقع على وثيقة الزواج المزورة بلوغاً إلى قيام القصد الجنائى فى حقه بما محصله أن المأذون حرر العقد فى مدينة إمبابة بعد إستدعائه من بلدته نوبة مركز بلبيس و أن الطاعن شقيق لأحد المتهمين و أن التحقيقات قد إنتهت إلى عدم إقامة الورثة بالقاهرة. لما كان ذلك، و كان ما أورده الحكم فيما تقدم لا يكفى لتوافر القصد الجنائى فى جريمة التزوير، إذ يجب لتوافر هذا القصد فى تلك الجريمة أن يكون المتهم و هو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة فى الورقة المزورة فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتاً بالفعل فإن مجرد إهماله فى تحريها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن. لما كان ذلك، و كان الحكم قد خلا مما يبرر إقتناعه بأن الطاعن إتفق مع المتهمين الأصليين على التزوير و بالتالى على علمه بتزوير المحرر ذلك بأن ما أورده لا يؤدى إلى علم الطاعن بحقيقة شخصية الزوجة المعقود عليها و لا هو كاف للرد على دفاعه فى هذه الخصوصية من أنه كان حسن النية حين وقع كشاهد على عقد الزواج المزور، إذ ليس فى إستقدام مأذون غير مختص أو وجود قرابة مع متهم آخر أو عدم إقامة الورثة بالقاهرة ما يدل دلالة قاطعة على قيام علم الطاعن بحقيقة شخصية الزوجة المعقود عليها و إهماله فى تحريها قبل التوقيع مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن العلم، و من ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تعيب بالقصور فى التسبب و الفساد فى الإستدال لما يوجب نقضه و الإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ٠١ / ١٠ / ١٩٧٨ ص ٦٤١

• القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع إنتواء إستعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه، وأنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة وإستقلالاً عن توافر هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد بقيامه.

الطعن رقم ٤٨٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ٠٩ / ٠٣ / ١٩٨٢ ص ٣١٠

• من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام أنه قد أورد من وقائع الدعوى ما يدل عليه. ويتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع إنتواء إستعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه، وليس أمراً لازماً يتحدث صراحة وإستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن ما دام فيما أوردته من الوقائع ما يشهد لقيامه.

الطعن رقم ١٨١٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٦ / ٠٥ / ١٩٨٢ ص ٦٠٨

• لما كان القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية يتحقق متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع إنتوائه إستعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه، و كان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال الطاعن الذي يعمل وكيلاً لمكتب البريد في أنه إعترف بأن المحكوم عليه الآخر قد حضر إليه في منزله وأبلغه بأن لديه عجزاً في عهده يرغب في تسويته و طلب إليه تحرير صورة إيصال إيداع بمبلغ ٢٣٠, ٥٥٦٦ لحساب شركة..... دون إثبات تاريخ الإيداع به. لما كان ذلك، وكان تقدير قيام القصد الجنائي من ظروف الدعوى يعد مسألة تتعلق بالوقائع وتفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب، وكان إعتراف الطاعن الذي أثبتته الحكم في مدوناته يعني أنه إستجاب لمطلب المحكوم عليه الآخر وتعمد ترك البيان الخاص بتاريخ الإيداع في إيصال مكتب هيئة البريد تمكيناً له من ستر العجز المكتشف بعهدته وسلمه هذا الإيصال لتقدمه إلى جهة عمله، فإن ذلك مما يتوفر به القصد الجنائي في جريمة التزوير بالترك التي دان الطاعن بها كما هي معرفة في القانون، ويكون منعى الطاعن بتخلف هذا القصد لديه غير صائب.

الطعن رقم ٥٩٢٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ٢٥ / ٠١ / ١٩٨٣ ص ١٧٤

٠ لما كان القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في المحرر مع إنتواء إستعماله في الغرض الذي زور من أجله، وإذ كانت الوقائع التي أثبتتها الحكم وما أورده تدليله عليها لا يتضمن هذا المعنى وكان ما أورده بياناً للقصد الجنائي في جريمة التزوير لا يكفي لتوافره ولا يصلح رداً على دفاع الطاعن أنه كان حسن النية، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور في التسبيب و الفساد في الإستدلال.

الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ٢٢ / ٠٢ / ١٩٨٤ ص ١٨٤

٠ من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة و على إستقلال ما دام قد أورده من الوقائع ما يدل عليه.

الطعن رقم ٤٨٠٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢١ / ٠٣ / ١٩٨٥ ص ٤٣٦

٠ من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر يتمتع بقوة في الإثبات، بطريقة من الطرق التي حددها القانون، تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً مع إنتواء إستعماله في الغرض الذي زور من أجله.

الطعن رقم ٤٥١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ٠٣ / ١١ / ١٩٨٨ ص ١٠٠١

٠ من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة و على إستقلال ما دام قد أورده من الوقائع ما يدل عليه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن النعى على الحكم بالقصور في هذا الصدد لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٨٨٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٧ / ٠٧ / ١٩٨٩ ص ٦٨٨

٠ القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في محرر مع

انتواء استعماله فى الغرض الذى من أجله غيرت الحقيقة فيه ولا حرج على القاضى فى استظهاره من ظروف الدعوى وملابساتها على أى نحو يراه مادام أنه يتضح من مدوناته توافره توافرا فعليا.

الطعن رقم ٦٨٦٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٦ / ٠٢ / ١٩٩٣ ص ١٨٧

٠ لما كان القصد الجنائى فى جرائم تقليد خاتم من أختام إحدى الجهات الحكومية وتزوير المحررات يتحقق متى تعمد الجانى تغيير الحقيقة فى المحررات أو تقليد الخاتم مع انتواء استعمال المحرر أو الخاتم فى الغرض الذى من أجله غيرت الحقيقة أو ارتكب التقليد، وليس أمرا لازما على الحكم التحدث صراحة أو استقلالا عن توافر هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه.

الطعن رقم ٣٣٠٣ لسنة ٦١ ق جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٩٢ ص ١١٤٧